تباين بالأداء في أولى جلسات شهر سبتمبر

اقتصاديون: تداولات فاترة في سوق الكويت بسبب ترقب الأوضاع السياسية في سوريا

صلاح السلطان

سليمان الوقيان

عدنان الدليمي

■ الأوضاع الداخلية لا تشكل أي ضغوط على البورصة

■ تحفظ واضح في أوامر الشراء بدليل تدني السيولة والصفقات المبرمة في جلسة أمس

■ المتداولون ما زالوا قلقين من الانخفاضات المستمرة نتيجة الأزمة السورية

«كونا»: عزا اقتصاديون كويتيون تباين أداء سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» في بداية جلسات شهر سبتمبر الى اسباب عدة في صدارتها ضبابية المشهد السياسي حيال سوريا وحال الترقب والانتظار التي هيمنت على مجريات الحركة.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان تداولات اليوم غلبت عليها عمليات التصحيح بسبب استمرار العوامل النفسية السلبية التي سار عليها السوق خلال جلسات الاسبوع الماضي ما جعل التركيز منصبا على معظم الأسهم التشغيلية والقيادية لاسيما التي شهدت استقرارا في تداولات شهر اغسطس الماضي.

واعربوا عن الاستغراب لعدم انسجام سوق الكويت مع الاستقرار الذي عم أسواق الأسهم في المنطقة بعد الاستفاقة من الصدمة التي شهدها منتصف الاسبوع الماضي نتيجة للتطورات الحاصلة في المنطقة على الرغم من وجود مقومات داعمة من أسهم شركات أعلنت عن بيانات مالية جيدة خلال النصف الأول من عام 2013.

من جهته قال الاقتصادي صلاح السلطان ان الأوضاع الداخلية لا تشكل أي ضغوط على السوق من الناحية الفنية لكن المشكلة تكمن في العوامل الخارجية حيث ما زال السوق يتحرك بحذر شديد خوفا من اي خسائر قد تنجم عن البيع العشوائي وهو ما يستدعي تدخل صناع السوق في الوقت المناسب.

وأضاف السلطان ان السيولة المتداولة في السوق تشهد انخفاضا تدريجيا بفعل التطورات لكنها ستتزايد يوم الثلاثاء المقبل مع ادراج سهم بنك وربة الاسلامي علاوة على مردود المشروعات التنموية التي تنفق الحكومة عليها ما يزيد الثقة بين أوساط المتعاملين ويدفع الشركات الى تنفيذ صفقاتها وعقودها من اجل الاستفادة من الأرباح التي تعم أيضا الأسهم المدرجة.

من جانبه قال الاقتصادي سليمان الوقيان ان التردد سيطر على مجريات التعاملات في بداية جلسة اليوم مضيفا ان عددا محدودا من المتداولين حاول بيع ما لديه من أسهم خوفا من انخفاض مفاجئ قد يكبدهم الخسائر في ضوء الأوضاع السياسية التي ما زالت تلقي بظلالها السلبية على معظم أسواق المال في المنطقة.

وتوقع أن يشهد السوق مقاومة عند مستوى 7800 الى 7900 في حال استمرار التطورات الراهنة ناصحا المتداولين بالشراء في حال وجود فرص للدخول وفق أسس فنية لأن المستويات السعرية الحالية مغرية للشراء.

من جهته قال الاقتصادي عدنان الدليمي ان الحذر سيطر على حركة السوق علاوة على التحفظ في أوامر الشراء بدليل تدني القيمة النقدية للصفقات المبرمة أمس بسبب تأثر نفسيات المتعاملين من هبوط تداول السوق في الاسبوع الماضي والخوف من تكرار مسلسل هذا الهبوط في الأسبوع الحالي.

وأضاف الدليمي أنه على الرغم من تدني مؤشرات السوق فانه ما زال يتمتع بمقومات فنية كبيرة من جراء اتجاه المتعاملين الى السلع التشغيلية التي يتوقع ان تحقق قفزات كبيرة خلال تداولات الربع الثالث رغم الظروف الحالية وافتقاد البورصة لأدوار صناع السوق.

البترول فوق 114 دولاراً وروسيا تتطلع لإنتاج الغاز

خبراء عالميون يستبعدون تأثر صادرات النفط بالضربة الأمريكية المحتملة لسورية

استبعد خبراء نفطيون عالميون أي تأثيرات على انسيابية صادرات النفط السعودي إلى الأسواق العالمية في حالة توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى نظام بشار الأسد لمعاقبته على ارتكاب جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية ضد شعبه. مؤكدين في تحليلات نشرت خلال اليومين الماضيين أن المملكة لديها منافذ لتصدير نفطها بعيدة عن مواقع الأحداث الساخنة في منطقة الشرق الأوسط ومنها على سبيل المثال المنافذ البحرية على البحر الأحمر والخليج العربي التي تعتبر في منأى عن التوترات الأمنية، ما يبعث الارتياح لدى أسواق الطاقة وأفضى إلى استقرار أسعار النفط في مستويات تعتبر مقبولة لدى المستهلكين والمنتجين.

وقد نقلت نشرة «دروفيرس» تحليلا لمستشار وكالة الطاقة الأمريكية قاري روس أشار فيه إلى أن المملكة تمتلك قدرة تصديرية تمكنها من سد أي نقص في السوق البترولية في حالة تعرض بعض الإمدادات إلى التوقف إذ إن لديها القدرة على رفع إنتاجها الفعلي في أي وقت إلى أكثر من 10 ملايين برميل يوميا وسد أي فجوة قد تحصل في إمدادات النفط الخام عبر منافذ آمنة.

من جانبها ذهبت نشرة «كابتل اكيونمكس» إلى القول بأن أحداث الشرق الأوسط والتي توجهها الحرب التي تدور في سوريا واحتمال تعرض النظام إلى ضربة عسكرية قاسية من الولايات المتحدة الأمريكية سيكون تأثيرها محدودا على تدفق النفط من منطقة الخليج العربي نظرا لوجود المملكة كمنتج رئيس لديه منافذ تصدير متعددة يستطيع استخدامها لتمرير منتجاته النفطية إلى الأسواق العالمية.

وتكمن أهمية المملكة ليس لأنها أكبر مصدر للنفط بل لتوثيق مصالحها التجارية والاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى وحرص هذه الدول على الحفاظ على أمن المملكة. فإلى جانب أن الدول الغربية تتطلع إلى المملكة كأكبر مصدر موثوق لمصادر الطاقة تعمل روسيا على التقارب مع المملكة حيث أعلنت «لوك أويل» ثاني أكبر شركة نفط روسية أمس الأول إن الشركة تعتزم بدء إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية العام المقبل كمؤشر على رغبة روسيا على توطيد علاقتها مع المملكة وكسب ودها.

إلى ذلك إستقرت أسعار نفط خام برنت فوق 114 دولارا للبرميل بعد انحصار الوجل من احتمال تأثير العمليات العسكرية التي تنوي أمريكا القيام بها ضد النظام السوري على تدفقات النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية. كما هبط سعر العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي الخفيف لتسليم أكتوبر عند التسوية 1.15 دولار إلى 107.65 دولارات للبرميل.

رئيس سوق دبي: قائمة من الشركات سيتم إدراجها

سوق دبي

قال الرئيس التنفيذي لسوق دبي المالي عيسى كاظم إن السوق على تواصل وثيق مع الشركات العائلية وغيرها من الشركات المهتمة بالإدراج، لبحث إدراجها في السوق.

وأضاف إن شركة استشارات عالمية أجرت دراسة عن تلك الشركات وتوصلت إلى انها مهتمة بالإدراج والاكتتاب، وهي شركات تعمل في قطاعات متنوعة وخاصة التجارة والسياحة والصناعة والصحة والتعليم، وقد تواصل السوق مع عدد من الشركات واستطاع من خلال دراسة مستقلة حصر 400 شركة عاملة في الإمارات في مختلف القطاعات وتم اختصار القائمة إلى 100 شركة منها ضمن الشركات المستهدفة من جانب السوق.

ونوه إلى أن السوق يستهدف شركات ناجحة، ولديها سجل أعمال جيد، مشيرا في هذا الصدد إلى عناية الشركات بهذا الجانب قبل شروعها بإجراءات الإدراج.

وحول المستثمرين الجدد في السوق لاسيما وانه شهد طفرة جيدة خلال هذا العام، قال الرئيس التنفيذي لسوق دبي إن عدد المستثمرين الجدد في سوق دبي المالي خلال الأشهر السبعة الأولى من 2013 وصل إلى 17.2 الف مستثمر جديد وبزيادة نسبتها 167 في المئة مقابل عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة المماثلة من 2012 والبالغ 6442 مستثمراً.

وأضاف أن عدد المستثمرين الجدد بنهاية يوليو 2013 تجاوز مثيله في العام 2012 بكامله والبالغ 10.8 آلاف مستثمراً جديداً بما نسبته 58.5 في المئة .

وقال إن المستثمرين الأجانب رفعوا ملكيتهم في الشركات المدرجة بالسوق إلى 15.5 في المئة بنهاية يوليو 2013 وبزيادة نسبتها 2.5 في المئة ، حيث عادة ما كانت ملكية الأجانب من الأسهم المدرجة في السوق تدور حول المستوى 12 - 13 في المئة ، وتتركز ملكية الأجانب في أسهم قطاعي العقارات والمصارف بصورة أساسية.

وامتنع رئيس سوق دبي المالي عن التعليق أو توضيح موضوع دمج سوقي المال في الإمارات «دبي وأبوظبي» وقال: «إن هذا الأمر متروك لرؤية وتقدير المعنيين على مستوى حكومتي دبي وأبوظبي، ونحن لسنا طرفا في أي مناقشات في هذا الصدد إن وجدت، وبالتالي لا تتوفر لدينا مستجدات بهذا الشأن».

وأضاف: إن عدد المستثمرين الجدد في سوق دبي المالي وصل خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2013 إلى 17213 مستثمرا جديدا وبزيادة نسبتها 167 في المئة مقابل عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة المماثلة من العام 2012 والبالغ 6442 مستثمراً، وتجاوز عدد المستثمرين الجدد بنهاية يوليو 2013 مثيله في العام 2012 بكامله والبالغ 10855 مستثمراً جديداً بما نسبته 5. 58 في المئة .

ويعكس الإقبال من جانب المستثمرين للحصول على رقم مستثمر في سوق دبي المالي اهتمامهم بالتداول في السوق وإدراكهم المتزايد لما يوفره من فرص استثمارية وقدرة على الاستفادة من نمو العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني الأمر الذي انعكس بصورة ملموسة على تداولات السوق منذ بداية العام والتي ارتفعت بنسبة 103 في المئة إلى 2. 71 مليار درهم مقابل 35 مليار درهم في الفترة المماثلة من العام الماضي.

تحسن ملحوظ في المبيعات بسبب «الاستثمار المستقبلي»

«جلوبل»: سوق العقارات في الكويت شهد تراجعاً بعد ارتفاع قيمة الأراضي

قال تقرير أعدته شركة «جلوبال للأبحاث» إن قطاع العقارات بالخليج قد واصل اتجاه الصعودي بالربع الثاني من 2013، إلا إن ارتفاع الطلب كان مقصوراً على العقارات الفارهة.

وأضاف التقرير إن الطلب على المكاتب والشقق السكنية قد شهد تحسنا ملحوظا وهو ما يترجم على أرض الواقع إلى ارتفاع متوقع بالإيجارات في الربع المقبل.

ونوه التقرير إلى تحسنا ملحوظا في المبيعات بفضل إقبال عدد كبير من العملاء على الشراء بغرض الاستثمار المستقبلي وهو ما كان جليا في سوق العقارات البحريني.

وشهد سوق العقارات البحريني تحسنا ملحوظا بالربع الثاني من العام الجاري بدعم الطلب على العقارات بغرض الاستثمار إلا أنه كما سبق توضيحه كان الإتجاه الأكبر نحو الاستثمار في العقارات الفارهة ذات الجودة العالية.

وشهد سوق الإيجارات بالبرحين تحسنا ملحوظا بالربع الثاني من العام بعد أن شهد تراجعا كبيرا في الربع المقابل من العام الماضي وهو علامة على تعافي تدريجي بالسوق العقاري بالبحرين.

تتطرق التقرير إلى إعلان الحكومة على عدد المشروعات الحكومية في مجال العقارات من شانها أن تواصل تقديم الدعم اللازم لنمو القطاع في 2013 بأسره.

وانتقل التقرير بعد ذلك للحديث عن سوق العقارات بالكويت منوها إلى إجمالي التداولات بالقطاع العقاري الكويتي قد بلغت نمت 36.8 في المئة على أساس فصلي مقارنة مع الربع الأول ونحو 15.9 في المئة على أساس سنوي مقارنة مع الربع المقابل من 2012 ليبلغ إجمالي ما تم إنفاقه بقطاع العقارات الكويتي نحو 1.048 مليار دينار كويتي.

وأوضح التقرير أن السوق قد شهد تراجع على الطلب مع ارتفاع قيمة الأراضي وبالتبعية ارتفاع قيمة العقارات، منوها إلى مواصلة ارتفاع قيمة الأراضي قد يضر بالقطاع في مجمل العام 2013.

وتحدث التقرير على استمرار قطاع العقارات العماني في التعافي خلال الربع الثاني من العام الحالي مدعوما بزيادة الطلب على الشقق السكنية التي قدمت الدعم الأكبر للقطاع خلال هذا الربع من العام.

ونوه التقرير إلى ان تحسن الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة كان له بالغ الأثر في دعم القطاع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، هذا بالإضافي إلى إقدام الحكومة على تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة بالقطاع العقاري.

وتحسن قطاع العقارات السعودي بالربع الثاني من العام الجاري بعد أن شهد الربع الأول من العام أداء متفاوتا وذلك بدعم من الإنفاق الحكومي الهائل في القطاع العقاري.

ونوه التقرير إلى أن مبيعات الشقق السكنية واصلت اتجاها الصعودي بالربع الثاني من العام خصوصا في جدة التش شهدت أسعار الفيلل فيها ارتفاع بلغ نحو 2 في المئة مقارنة مع الفص الاول من العام الجاري.

وتوقع التقرير أن يواصل القطاع أدائه الجيد حتى نهاية 2013 بدعم من الخطة الحكومية والإنفاق الهائل التي ترصده لبناء مشروعات عملاقة سيكون نصيب الأسد فيها للشركات العقارية.

واصل قطاع العقارات في الإمارات تعافية من الأزمة التي ألمت به في 2008 وذلك بدعم من ارتفاع الطلب على الشقق السكنية والمكاتب حيث شهدت دبي ارتفاعا في الأسعار بلغ نحو 10 في المئة في حين بلغت النسبة في ارتفاع العقارات في أبوظبي نحو 12 في المئة على أساس سنوي.

وأشار التقرير إلى أن الاداء الاقتصادي القوي للإمارات وتحسن معنويات المستثمرين كان الدافع الأكبر لمواصلة السوق لتعافيه خلال الربع الثاني من 2012.

ونوه التقرير إلى أن اندماج شركة الدار وصروح لتكوين أكبر كيان عقاري بالبلاد قد أسهم في نمو القطاع بالربع الثاني من العام، متوقعا أن يواصل القطاع أدائه الجيد في الفترة المقبلة وحتى نهاية 2013.

وبصفة عامة فقد التقرير على أن سوق العقارات بالمملكة السعودية والإمارات كانا الأبرز أداءاً خلال الربع الثاني من 2013 عن بقية الأسواق.

مطلوب التوسع في إنتاج الغاز للمحافظة على الموقع التنافسي

«الكويتية - الصينية»: صادرات الكويت إلى كوريا قفزت إلى أعلى مستوياتها خلال يوليو

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية ان التغيّرات السريعة التي تشهدها خريطة الطاقة العالمية، تؤثر على الولايات المتحدة، حيث لن تبقى في صدارة الدول الأكثر استيرادا للنفط على مستوى العالم، حيث أن حجم استيرادها للنفط الخام ينخفض تدريجيا في الوقت الذي أصبحت الصين اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط الخام وتشهد على عكس الولايات المتحدة زيادة مستمرة في حجم طلبها عليه. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن تصبح الصين أكبر مستورد للنفط الخام بنهاية العام الجاري.

وأضاف: ولكن الصين ليست الدولة الوحيدة في آسيا الناشئة التي تتوجه لتكون في صدارة الدول المستوردة للنفط. اليوم، تتبع كل من الهند والاقتصادات الصناعية الحديثة مثل جنوب كوريا وتايوان هذا التوجه أيضاً. فما يقارب نصف الدول التي هي على قائمة أكثر عشر دولا استيرادا للنفط الخام تقع في آسيا الناشئة، وجنوب كوريا تأتي في المرتبة السادسة من هذه القائمة.

ومضى: فقد ارتفع استهلاك جنوب كوريا للطاقة بشكل منتظم، وبما أن إمكانياتها لإنتاج أي نوع من الطاقة قليلة، ارتفع أيضا حجم استيرادها للطاقة. ويكوّن البترول نصف استهلاك جنوب كوريا وهو ما جعل دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لها لاستيراد الطاقة منذ أكثر من عام إلى اليوم، حيث بلغ حجم السلع التي صدرتها دول الخليج إلى جنوب كوريا في 12 شهراً أكثر من 98 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 20 في المئة من إجمالي ما تستورده جنوب كوريا وهي أكبر حصة لها منذ أزمة النفط في عام 1979.

ومن دول الخليج، فإن السعودية هي أكبر مصدّرة للطاقة إلى جنوب كوريا، وهي الخامسة في ذلك على مستوى العالم. وبلغ حجم صادرات السعودية إلى جنوب كوريا 37.5 مليار دولار أمريكي في العام الذي انتهى في يوليو الماضي. وتبعتها قطر التي بلغ حجم صادراتها إلى جنوب كوريا ما يعادل 26 مليار دولار أمريكي، ومن بعدها الكويت التي بلغ حجم صادراتها 18.4 مليار دولار أمريكي، وتليها الإمارات التي بلغ حجم صادراتها إلى جنوب كوريا 16.2 مليار دولار أمريكي.

وكانت الكويت قد احتلت المرتبة الثالثة على مستوى الخليج في التصدير إلى جنوب كوريا منذ عام 2011. وبحسب مؤسسة النفط الكورية «KANO»، وصل حجم تصدير الكويت للنفط إلى جنوب كوريا ما يعادل 518 الف برميل في اليوم في شهر يوليو الماضي، ما يقارب خمس حجم إنتاج النفط الكويتي في ذلك الشهر وأيضا خمس استيراد جنوب كوريا من النفط. أما في ما يخص القيمة، ارتفع حجم تصدير الكويت إلى جنوب كوريا في شهر يوليو بنسبة 45.1 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وهي أعلى نسبة ارتفاع من بين دول الخليج. وجاءت الإمارات ثانيا بارتفاع حجم صادراتها إلى جنوب كوريا بنسبة 44.8 في المئة في شهر يوليو مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، في حين لم يرتفع حجم صادرات السعودية إلى جنوب كوريا إلا بنسبة 1.2 في المئة ، وانخفضت صادرات قطر بنسبة 16.1 في المئة في الفترة ذاتها. وعندما ننظر إلى نمو حجم الصادرات العالمية عامة إلى جنوب كوريا، فهو عادة ما يكون إلى انخفاض بسبب التباطؤ العالمي.

وتابع: تنمو جنوب كوريا بمعدل أقل من أقصى إمكانياتها لأن قطاعيها الصناعي والاستهلاكي تأثرا بشكل سلبي بسبب انكشاف الدولة على مجموعة الثلاثة المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. ويتأثر قطاع التبادل التجاري لدول الخليج من خلال هذه القناة وليس من خلال تعاملها المباشر مع الدول المتقدمة. وهو أيضا حال الصين وتايوان والدول الأخرى في آسيا. دول الخليج تصدّر إلى دول آسيا الناشئة ضعفي ما تصدّره إلى دول مجموعة الثلاثة. كما أن الدول الأسيوية الأقل تقدما مثل فيتنام وكمبوديا تتجه أيضاً نحو زيادة طلبها على منتجات الطاقة من دول الخليج وذلك لدعم تطوّر قطاعاتها الصناعية. ومن جهة أخرى، تخفض دول مجموعة الثلاثة حجم استيرادها من دول الخليج استجابة من ناحية لتباطؤ صناعاتها وأيضا لأنها أصبحت تعتمد أكثر على إنتاجها المحلي من الطاقة. ومع ذلك، فإن الطلب الآسيوي على الطاقة من دول الخليج سيبقى قويا داعما لتوسّع آسيا المستمر على الرغم من البيئة الاقتصادية العالمية الضعيفة.

وجنوب كوريا بدورها هي شريك اقتصادي مهم لدول الخليج، ولذلك نجد بعض التنافسية بين هذه الدول لزيادة حجم تصديرها إلى الدولة الأسيوية. والسعودية تتصدّر دول الخليج في الحجم الذي تصدّره إلى جنوب كوريا. لذا، على دول الخليج اعتماد استراتيجية التنوّع. فثلث استهلاك الطاقة في كوريا الجنوبية هو استهلاك الفحم الذي يأتي من الصين «أكبر منتج للفحم في العالم»، والثلث الثاني هو استهلاك الطاقة النووية والغاز الطبيعي.

■ على الدول المنتجة للنفط التهيؤ لتلبية احتياجات آسيا من الطاقة

■ التغيرات السريعة التي تشهدها خارطة الطاقة العالمية تؤثر على الدول الأكثر استيراداً

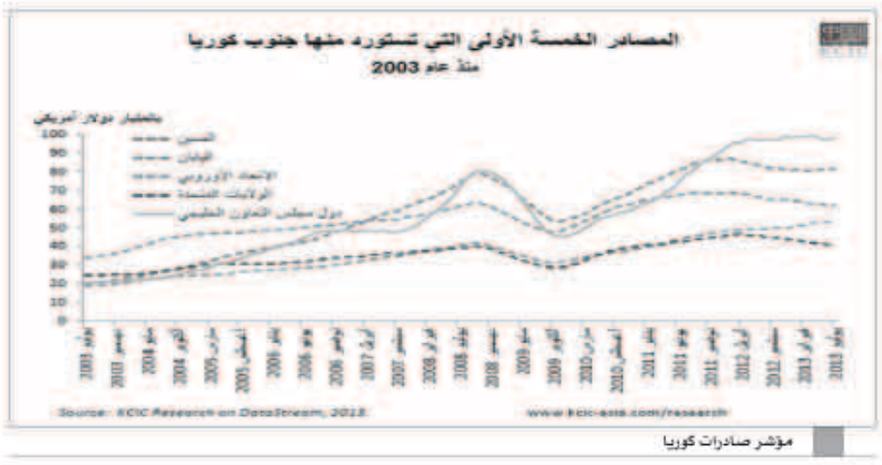

مؤشر صادرات كوريا